E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/21/6/Add.1
6 March 2001
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

LIBRARY & DOCUMENTATION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الحادية والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠١

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

نبذة مختصرة عن مراحل إعداد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي

١- اكتسبت قضية تسهيل النقل، ولا سيما عبر الحدود، أهمية متزايدة في ظل الاتجاهات المعاصرة المتمثلة في العولمة وتزايد الدعوات إلى إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وإنشاء مناطق التجارة الحرة، وما يستتبعه ذلك من عمل على تقليل المعوقات أمام حركة التجارة الدولية، لأن النقل الدولي هو التعبير المادي عن عمليات التبادل التجاري.

٢- ومن هذا المنطلق، أصدرت الدول أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجتمعة في الدورة العشرين للإسكوا، خلال فترة ٢٧-٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ في بيروت، بياناً اتفقت فيه على بدء العمل من أجل تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، المعروف بإسم "إتسام"، وتبني شبكة النقل الإقليمية من قِبَل لجنة النقل في الإسكوا باعتبارها الخطوة الأولى لهذا النظام.

٣- وتمثل شبكة إتسام الصورة المستهدفة لتكامل وسائل النقل المختلفة من أجل تشبيك دول منطقة الإسكوا تشجيعاً للتجارة البينية فيما بينها، من ناحية، ولربطها مع الأقاليم المجاورة لخدمة التجارة الدولية وتجارة الترانزيت، من ناحية أخرى.

٤- وتهدف كافة أنشطة النقل في الإسكوا الى تسهيل تدفق نقليات البضائع وسفر الأشخاص على الشبكة الإقليمية. وتعمل الأمانة التنفيذية من أجل تحقيق هذا الهدف على محاور عدة من بينها مواءمة مواصفات الهياكل الأساسية للنقل. ومن هنا عمدت الإسكوا الى العمل على مواءمة مواصفات شبكة الطرق الإقليمية، وذلك من خلال إعداد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي.

٥- وبناء عليه، أعدت الأمانة التنفيذية أول ورقة عمل حول مشروع الاتفاق وعرضتها في اجتماع فريق الخبراء حول "مواءمة معايير وقوانين النقل لتقوية التعاون الإقليمي، بما في ذلك تطبيق معايير الأمم المتحدة لتبادل بيانات تسهيل الإدارة والتجارة والنقل"، الذي نظمته الإسكوا بمقرها في بيروت، خلال فترة ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٦- وبناءً على توصيات الاجتماع ومرئيات الدول الأعضاء، وعلى الأخص وزارة المواصلات السورية ووزارة المواصلات الفلسطينية، أعدت الإسكوا المسودة الأولى لمشروع الاتفاق في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٧- وقد أُرسلت هذه المسودة إلى الوزراء المعنيين في الدول الأعضاء لمراجعتها والتعليق عليها. كما أُرسلت إلى مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك لمراجعة مواد الاتفاق من الناحية القانونية. وأسفرت هذه الجولة عن المسودة الثانية لمشروع الاتفاق التي صدرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٨- وقدمت المسودة الثانية إلى اجتماع فريق خبراء بشأن تنسيق سياسات النقل من أجل تسيير التدفقات عبر الحدود في سياق اتجاهات العولمة، وهو الاجتماع الذي نظمته الإسكوا بمقرها في بيروت، خلال فترة ٢٦-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وعُرضت فيه أوراق عمل قطرية عن مدى التطابق بين المشروع وبين ما يطبَّق في بعض الدول الأعضاء. كما قُدمت مداخلات مكتوبة حول المشروع من كل من المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وفلسطين، وجمهورية مصر العربية. بالإضافة إلى المداخلات غير المكتوبة والمناقشات المستفيضة التي جرت للمرة الثانية حول المشروع. وقد أعرب المشاركون عن تقديرهم للجهد الذي بذل في إنجاز المشروع. وبعد مناقشة جرت على مدى ثلاثة أيام، أوصى الخبراء بإجراء التعديلات المطلوبة على مواد الاتفاق وملاحقه.

٩- وأُرسلت مواد الاتفاق المعدلة، مرة أخرى، إلى مكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة في نيويورك الذي أبدى مرئياته وملاحظاته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبناء على ذلك، وضعت المسودة الثالثة لمشروع الاتفاق وأرسلت في نفس الشهر إلى كافة الوزراء المعنيين في المنطقة ضمن الوثائق المقدمة إلى الدورة الثانية للجنة النقل التي انعقدت خلال فترة ٦-٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ في بيروت، مع طلب تفويض وفود الدول المعنية في لجنة النقل بالموافقة على الاتفاق.

١٠- وبعد أن اطلعت لجنة النقل على المقترحات المكتوبة المقدمة من كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، وبعد المناقشة المستفيضة التي أجراها متخصصون من كافة الدول المعنية بمشاركة مندوب مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة في نيويورك وأمانة لجنة النقل في الإسكوا، وبعد إجراء تعديلات إضافية، انتهت اللجنة من إعداد المشروع من الناحية الفنية.

١١- وأفادت بعض الوفود أنها لم تفوَّض باعتماد الاتفاق. وبعد المناقشة، استقر رأي اللجنة على التوصية برفع الاتفاق في صورته النهائية إلى الدورة الحادية والعشرين للإسكوا التي ستعقد خلال فترة ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠١، وذلك لإقراره تمهيدا لفتح باب التوقيعات عليه اعتبارا من ١ آب/أغسطس ٢٠٠١.

١٢- وبذلك فإن إعداد هذا الاتفاق قد استغرق أكثر من ثمانية عشر شهراً وتضمن مراجعة شاملة لكافة الإتفاقات والمواصفات المعتمدة للطرق الدولية في كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والجمعية الأمريكية لمسؤولي الطرق والنقل في الولايات المتحدة الأمريكية (AASHTO)، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى الاتفاقات والمواصفات المطبقة فعلاً في غالبية دول المنطقة. وبعد أربع مسودات لمشروع الاتفاق عكست جميع مرئيات ومقترحات الدول الأعضاء المكتوبة وغير المكتوبة، وبعد مناقشات مستفيضة

جرت في ثلاثة اجتماعات إقليمية كان آخرها الدورة الثانية للجنة النقل المشار إليها أعلاه وضمت نخبة مختارة من خبراء النقل والطرق في المنطقة، بمن فيهم مندوبو وممثلو البلدان في تلك الاجتماعات، أصبح الاتفاق جاهزاً للاعتماد خلال هذه الدورة الحادية والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١٣- ويعتبر هذا الاتفاق - وهو الأول الذي يعقد في إطار الإسكوا - باكورة رحلة طويلة من الجهد المتواصل لمواكبة ما تم في اللجان الإقليمية الأخرى، حيث يبلغ عدد اتفاقات النقل المبرمة في نطاق اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على سبيل المثال، أربعة وخمسين اتفاقاً تغطي جوانب عديدة متصلة بالنقل.